

إصدار صحفي

محظور حتى 16 سبتمبر، الساعة 11 صباحاً بتوقيت نيويورك

الأمم المتحدة تتخذ موقفاً حيال الالتزامات بالمعونات الدولية والتجارة والدين

بينما تستعد مجموعة العشرين لعقد اجتماعاتها

نيويورك، 16 سبتمبر 2009 – إن الالتزامات بمكافحة الفقر العالمي أصبحت أكثر أهمية عن ذي قبل في عالم يواجه أزمات تتعلق بالاقتصاد والغذاء والمناخ، هذا ما ورد في أحد تقارير الأمم المتحدة اليوم لدعم الأهداف الإنمائية للألفية.

ورغم أن المساعدات الإنمائية شهدت ارتفاعاً ملحوظاً ووصلت إلى معدلات قياسية في عام 2008، إلا أن المانحين لا يسدّدون 35 مليار دولار سنوياً من تعهدات عام 2005 بشأن تدفقات المعونات السنوية التي تعهدت بها مجموعة الدول الثمانية في غلن إيغلز، فضلاً عن عدم سداد 20 مليار دولار سنوياً من المساعدات المقدمة إلى القارة الأفريقية، وذلك بحسب تقديرات الأمم المتحدة.

وقد كتب تقرير "تدعيم الشراكة العالمية الإنمائية في وقت الأزمات" فرقة العمل المعنية بالقصور عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم العام، والتي تضم أكثر من 20 وكالة من وكالات الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي، من أجل تتبّع التقدم في الشراكة الإنمائية التي دعا إليها الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد استشهدت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة أشا روز ميجيرو بما حدث في العام الماضي من اقتران بين الركود الحاد ونقص الغذاء والانتشار المتوقع للأنفلونزا الوبائية هذا العام والتأثير المستمر للتغير المناخي، باعتبارها عوامل تعيق التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، جاء هذا في حديثها الذي ألقته بينما يستعد قادة العالم لافتتاح الجمعية العمومية في نيويورك الأسبوع المقبل، فضلاً عن عقد قمة بيتسبرج لمجموعة الدول العشرين في وقت متأخر من هذا الشهر.

وأضافت قائلة "في أوقات النمو، حققنا الكثير، والآن يتحتم على العالم أن يظهر أنه بوسعه إحراز تقدم في ظل ظروف غير مواتية – عندما تشتد حاجة الفقراء والجوعى والضعفاء إلينا."

"فجوة التغطية" في المساعدات الإنمائية الرسمية

ارتفعت المساعدات الإنمائية الرسمية بما يقارب 10 بالمائة في عام 2008، حيث بلغت 119.8 مليار دولار، وفق التقرير الصادر عن الأمم المتحدة. كما أن حصة المساعدات الإنمائية الرسمية من إجمالي الدخل الوطني للدول المانحة شهدت تحسناً أيضاً – من 0.28 في المائة في عام 2007 إلى 0.30 بالمائة في عام 2008. لكن هذه الزيادة تظل بعيدة جداً عن الهدف المتفق عليه بنسبة 0.7 بالمائة والذي يجب تحقيقه بحلول عام 2015. كما أنها لا تفي بالالتزام بزيادة تدفقات المعونات الدولية لتبلغ 155 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2010. لقد وضعت الأزمة العالمية ميزانيات المعونة بالدول المانحة تحت ضغط، مما يجعل من الأكثر صعوبة تحقيق الهدف الوسيط.

كما يُبرز التقرير "فجوة التغطية" في توزيع المساعدات الإنمائية الرسمية، حيث إن معظم الزيادات في المساعدات الإنمائية الرسمية منذ عام 2000 تقتصر على مجموعة من الدول في مرحلة ما بعد النزاع، ومنها العراق وأفغانستان. وعلى النقيض، لم تشهد العديد من الدول الأكثر فقراً في أفريقيا سوى زيادة محدودة للغاية في المعونة.

لقد تضررت الدول النامية جراء انهيار التمويل التجاري منذ بدء الأزمة المالية، حيث بلغ إجمالي الانخفاض ما يتراوح بين 100 و300 مليار دولار. وقد جاء تضيق الخناق على التمويل التجاري مقترناً بالآثار السيئة الناجمة عن القيود التجارية الجديدة في العديد من الدول، وتعثرت جولة المفاوضات التجارية الإنمائية في الدوحة.

ومقارنة باتفاقية منظمة التجارة العالمية في هونج كونج عام 2005 للسماح بالوصول المعفي من الرسوم بنسبة 97 بالمائة للواردات من البلدان الأقل نمواً، فإن 80 بالمائة فقط من صادرات البلدان الأقل نمواً حصلت على الإعفاء من الرسوم في أسواق الدول الصناعية.

ويجد التقرير أيضاً أنه حتى بعد النجاح الذي حققته مبادرتين رئيسيتين لتخفيف الدين، فإن ارتفاع أسعار الوقود والغذاء المستورد مقترناً بضعف الطلب على سلع الصادرات جعل الدول النامية تواجه صعوبات في سداد ديونها الخارجية.

الوصول إلى الدواء والتكنولوجيا

يجد التقرير الصادر عن الأمم المتحدة أنه مع تعرض القوة الشرائية للفقراء للتهديد، فإن تكلفة العديد من الأدوية الضرورية تشهد ارتفاعاً. فالأشخاص في الدول النامية يدفعون الآن في المتوسط أسعاراً تزيد بما يتراوح من ثلاث إلى ست مرات عن الأسعار المرجعية العالمية لأرخص الأدوية الجنيسية.

ولا تزال الفجوة الرقمية بين الفقراء والأغنياء واسعة النطاق، فيما بين الدول وداخل الدولة الواحدة. ورغم اشتراك ما يزيد عن 65 مليون مشترك جديد في الهواتف الجوال في أفريقيا في عام 2007، إلا أن معدل الانتشار لا يزال أقل من ثلث السكان، مقارنة بنسبة 100 في المائة في الدول المتقدمة. كما أن خدمة الإنترنت فائق السرعة الثابتة تظل مرتفعة التكلفة بشكل مُقيد في الدول النامية، حيث يدفع السكان 10 أضعاف ما يدفعه السكان في الدول الصناعية.

يوصي تقرير "تدعيم الشراكة العالمية الإنمائية" بإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لتحسين الوصول إلى الدواء الضروري وخدمات الهاتف الجوال وخدمات الإنترنت.

والفكرة الرئيسية المنبثقة عن دراسة الأمم المتحدة هي أن تنفيذ مجمل الالتزامات الدولية قد يساعد بفعالية على تعزيز النمو المستدام اقتصادياً وبيئياً – وهو نمو من شأنه أن يحد من التغير المناخي ويعمل في الوقت ذاته على مواجهة العجز السياسي والاقتصادي وتدهور الصحة العامة المرتبط بالفقر المدقع.

جهات الاتصال الإعلامية:

نيوتن كانهما، +1 212 963 5602، kanhema@un.org

فرانك كونو، +1 212 963 8264، kuwonu@un.org

ساندرا ماكاريا، +1 212 906 5377، sandra.macharia@undp.org

الموقع الإلكتروني: www.un.org/esa/policy/mdggap

صادر عن إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي